تحسين عوائد التعليم الجامعي
في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

إعداد

خلود بنت محمد مفرح آل ماطر عسيري

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

الخرج - المملكة العربية السعودية

تحسين عوائد التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

إعداد

خلود بنت محمد مفرج آل ماطر عسيري

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

الخرج - المملكة العربية السعودية

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد المقصود بعوائد التعليم الجامعي وما أهميته، وتحديد احتياجات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها مخرجات الجامعات، وآليات لتحسينها. حيث تم استخدام المنهج الوصفي باستخدام أحد أدواته وهو تحليل واستقراء محتوى الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع عوائد التعليم الجامعي وتحليل ما فيها من مضامين للخروج بمقترحات لتحسينها في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: (١) تستلزم رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تحسين عائدات التعليم بما يحقق أهدافها. (٢) تتعدد احتياجات رؤية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها عوائد التعليم وأهمها هو بناء المجتمع الحيوي الذي يعزز الهوية الوطنية وفق مبادئ الشريعة الاسلامية. (٣) ترتبط منظومة التعليم ارتباطاً وثيقاً – وفق رؤية ٢٠٣٠– باحتياجات سوق العمل، بما ينعكس على تقليص نسبة البطالة وتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية، عوائد التعليم، رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

مقـــــدمـــة :

جلس عمر إلى جماعة من أصحابه فقال لهم: تمنوا ؛ فقال أحدهم: أتمنى لو أن هذه الدار مملوءةٌ ذهباً أنفقه في سبيل الله. ثم قال عمر: تمنوا، فقال رجل آخر: أتمنى لو أنها مملوءة لؤلؤاً وزبرجداً وجوهراً أنفقه في سبيل الله وأتصدق به. ثم قال: تمنوا، فقالوا: ما ندري ما نقول يا أمير المؤمنين؟ فقال عمر ﷺ : ولكني أتمنى رجالاً مثلَ أبي عبيدة بنِ الجراح، ومعاذِ بنِ جبلٍ، وسالمٍ مولى أبي حذيفة، فأستعين بهم على إعلاء كلمة الله. (النيسابوري، ١٤٢٢، ص٢٥٢)، ان حضارتنا الإسلامية تعي أهمية الإنسان كأساس للنهضة الحضارية والاستثمار فيه منذ أسس النبي الكريم الدولة الإسلامية، وبدأ في تربية الصحابة وتعليمهم كلّ بحسب قدراته وإمكانياته، وترى بأن الإنسان المسلم المبدع المخلص المتقن لعمله هو رأس المال البشري الذي يعوّل عليه في تقدم الأمه وازدهارها.

وحديثاً، تنبّه الباحثون في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر إلى أهمية الاستثمار في العقل البشري، وبدأ الاقتصاديون يدلون بدلوهم وحاولوا رصد وقياس العائدات التي يجنيها المجتمع من وراء الانفاق على التعليم. ومحلياً، فإن الأرقام الاحصائية الصادرة عن مرصد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تشير إلى أن تكلفة الطالب الجامعي تبلغ ما يقارب ٥٣,٥١٩ ريال لعام ١٤٣٥هـ (وزارة التعليم،١٤٣٦هـ،ص٢٧٢) فإذا وضعنا بالاعتبار عدد الجامعات ونسبة الطلاب الملتحقين بها نجد أننا أمام تكاليف باهظة تثقل ميزانية وزارة التعليم كل عام، فهل هذا الإنفاق يقابله عائدات مجزيه؟، خصوصاً مع إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع مصادر دخل الدولة وتقليل الاعتماد على النفط والذي يتطلب إعادة النظر في مخرجات الجامعات ومدى ملائمتها لاحتياجات سوق العمل، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى دراسة أساليب تحسين عوائد التعليم الجامعي بما يتوافق مع رؤيتها الطموحة.

مشكلـــــة الـدراســـــة

تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التربوية نظراً لتعاظم دورها وامتداد تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ولكونها رافداً مهماً لضخ رأس المال البشري الذي يدير عجلة التنمية في البلاد. وعلى صعيد الدول العربية، فإن الجامعات تواجه تحديات عدة تتعلق بتضييق

الفجوة بين المعروض من مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وذلك بتسريع خطى النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة المتعلمة؛ وهذا يعني أن الجامعات تُعتبر في حد ذاتها مؤسسات حيوية للنهوض بالنمو الاقتصادي، فالجامعات تخلق المعارف وتنشرها، وتجتذب ذوي المواهب، وتضخ أفكارا جديدة، وتثري الحياة الثقافية، وترتبط بالبيئات الاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها (Jaramillo & Zaafrane,2014). في هذه المرحلة تستعد بلادنا لخوض تحديات جديدة متضمنة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تتمثل هذه التحديات في بناء منظومة تعليمية راسخة مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى، بالإضافة إلى تطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. ومن أجل ذلك تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في دراسة تحسين عوائد التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة

١- ما المقصود بعوائد التعليم الجامعي وما أهميته؟

٢- ما هي احتياجات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها مخرجات الجامعات؟

٣- كيف يمكن تحسين عوائد التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تحديد مفهوم العائد من التعليم الجامعي، وأنواعه، وآليات قياسه، وأهميته، وتأثيره على الفرد والمجتمع.
- تحديد الاحتياجات التي نصت عليها وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها مخرجات الجامعات.
- تقديم مقترحات تسهم في تحسين عوائد التعليم الجامعي للاتساق مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

أهميـــــة الـــدراســـــة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها تبحث موضوعاً مهماً من موضوعات اقتصاديات التعليم وتأمل في تقديم توصيات تساهم في تحسين مخرجات التعليم الجامعي بما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

منهـــج الـدراســـــة

انطلاقاً من الأهداف التي تسعى الدراسة الحالية لتحقيقها فإن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي باستخدام أحد أدواته وهو تحليل واستقراء محتوى الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع عوائد التعليم الجامعي وتحليل ما فيها من مضامين للخروج بمقترحات لتحسينها في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

مصطلحـات الـدراســـة

- **عوائد التعليم:** عرف علي (٢٠٠٩م،ص٢) معدل العائد على التعليم بأنه الزيادة النسبية في دخل الفرد، المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة.
- **والمقصود بها إجرائياً في الدراسة الحالية:** جُملة المكاسب على الفرد والمجتمع التي يكون التعليم الجامعي سبباً فيها.
- **رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:** ويقصد بها إجرائياً الأهداف والبرامج التي وردت في وثيقة رؤية ٢٠٣٠ التي تم الإعلان عنها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦، وأعدّها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة العربية السعودية، والمتوفرة على الرابط http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422.

الـدراســـات الســـابقـة

بإجراء المسح المكتبي لقواعد البيانات والمعلومات والمكتبات الجامعية، اتضح للباحثة قلة الدراسات التي تناولت موضوع تحسين عوائد التعليم الجامعي، وسيتم استعراضها بعد تصنيف الدراسات وفق تسلسلها الزمني على النحو التالي:

دراسة الحجري (٢٠١٦) التي ناقشت أن الأنظمة التعليمية في الدول العربية مقصرة في مجال التوجيه التعليمي والمهني، وأن ضعف مخرجات التعليم العالي هو أبرز تحديات التنمية في الدول العربية. وناقشت موضوعين أساسين يتمثلان في عدم تطور التعليم العالي إلى استراتيجية عمل تخدم متطلبات واحتياجات التنمية، وموضوع ضعف حجم البحث العلمي في مؤسسات التعليم.

دراسة Sajer (2016) التي ركزت على دراسة طبيعة إدارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، واستخدمت منهج دراسة الحالة لتتبع طريقة إدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا بجدة UBT، حيث أشارت الدراسة إلى أنه في سياق التحولات الواسعة والهيكلية للنظام التعليمي داخل المملكة العربية السعودية، لا تزال قضية الخصخصة ظاهرة جديدة نسبيا. ولا تزال الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي تديرها الدولة، والذي أدى إلى زيادة النقاشات حول قدرة نظام التعليم العالي الحالي على تلبية المعايير التعليمية الحديثة، وإنتاج الخريجين القادرين على المنافسة والنجاح في سوق العمل الحالية. حيث أن مخرجات التعليم العالي ذات الجودة العالية هي قضية ملحة للغاية نظرا إلى أن المملكة تواجه مشاكل متعلقة بإدماج شريحة كبيرة من الشباب في سوق العمل.

دراسة دمنهوري (٢٠١٣) التي هدفت إلى قياس اتجاهات الأكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو الأسباب التي تؤدي إلى عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي السعودي ومتطلبات سوق العمل السعودي، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب كانت زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وعدم تطوير المناهج التعليمية، وافتقار الخريجين لعدد من المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

دراسة العتيبي (٢٠١٠) التي هدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، وتوصلت إلى نتائج أبرزها أهمية توفر كوادر ذات قدرات مهارية مناسبة لأهمية تخريج الطالب المؤهل لشغل الوظيفة المسندة إليه.

هدفت دراسة الزهراني (٢٠١٠) إلى التعرف على واقع ضعف موائمة مخرجات التعليم السعودي من القوى البشرية المؤهلة ومن الإنتاج العلمي وخدمات المجتمع، بالإضافة إلى تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي، وتحديد أبرز الآثار المترتبة على استمرار ضعفها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لقياس آراء مجتمع الدراسة المتمثل في مديري الجامعات ووكلائها، وأعضاء مجلس الشورى، ورؤساء وأمناء مجالس الغرف التجارية الصناعية بالمملكة. وتوصلت الدراسة إلى اتفاق مجتمع الدراسة بدرجة عالية على ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي، وكان أبرز مظاهر ذلك الضعف تدني مستوى اللغة الانجليزية للخريجين، وزيادة خريجي التخصصات النظرية عن احتياج سوق العمل، بالإضافة إلى افتقارهم للمهارات والقدرات التي يتطلبها، وفي مجال الإنتاج العلمي فإن مؤسسات التعليم العالي السعودي تعاني من قصور في بناء التحالفات والشراكات مع قطاع الأعمال، والترجمة وتأليف الكتب، وكذلك لا تقوم بدورها في خدمة المجتمع ومعالجة قضاياه.

دراسة الصلبي (٢٠٠٩) بحثت أبرز الأسباب المؤدية إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي عن استيعاب مخرجات التعليم الثانوي السعودي، وأبرز النتائج المترتبة على ذلك، وأبرز الحلول لمواجهتها وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن غياب التخطيط الجيد الذي يوائم بين مخرجات التعليم الثانوي وقدرة مؤسسات التعليم العالي الاستيعابية، وارتفاع نسبة النمو السكاني، وغياب التوجيه المهني لطلاب الثانوي، وازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من أبرز الأسباب لمشكلة انخفاض القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي السعودي من وجهة نظر مجتمع الدراسة. وكانت أبرز نتائج هذه المشكلات ارتفاع البطالة والهدر الناتج عن سوء الاستثمار في رأس المال البشري.

دراسة العبيدي (٢٠٠٩) التي هدفت لتحديد واقع التعليم العالي ومدى موائمة مخرجاته لحاجات المجتمع في البلدان العربية من خلال تتبع الباحث لعدد من الدراسات التي تقيس واقع التعليم العالي لكل قطر عربي على حدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدراسات أجمعت بشكل عام على انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والكمية للجامعات العربية، وأن مخرجات الجامعات تعاني

من اختلالات كبيرة متمثلة في تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع، وهذه المخرجات ذات نوعية متدنية ينقصها التدريب والتأهيل.

دراسة Hart (2008) التي هدفت لمعرفة انطباع أرباب العمل عن موظفيهم الجدد من الخريجين، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الخريجين الذين يمتلكون مهارات يحتاجها سوق العمل تتراوح بين ٦-٣٤%، وبينت الدراسة إلى ضرورة امتلاك الخريج لإدارة الذات، والمهارات الكتابية، والتفكير الناقد.

دراسة Murad (2005) التي هدفت إلى قياس الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي الجامعي واحتياجات سوق العمل في الجامعات الأردنية الحكومية الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين مهارات الطلبة الخريجين والمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

التعليق على الدراسات السابقة

يظهر مما تم استعراضه من الدراسات اجماعها على وجود مشكلة حقيقية تتمثل في عدم موائمة الخريجين لاحتياجات سوق العمل المحلي في المملكة العربية السعودية، ورغم أن عوائد التعليم الجامعي لا تنحصر فقط في إيجاد خريج مؤهل لشغل الوظيفة بل تتعدى ذلك لإحداث تغييرات ثقافية في المجتمع ككل، ولهذا فالدراسة الحالية تأتي استكمالاً لجهود الباحثين واستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية التي تستلزم تحسين مخرجات التعليم الجامعي لمواكبة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

الإطـــار النظـــري للـــدراســـة

المحور الأول: ما المقصود بعوائد التعليم الجامعي وما أهميته؟

اهتم الاقتصاديون الغربيون منذ أمدٍ بعيد في التربية باعتبارها عاملاً أساسياً للنمو والتطور وكان من بينهم Adam Smith, Mathus, James Mill and J.Kays الذين أبرزوا في كتاباتهم منذ القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، أهمية التربية في تطور المجتمعات وأهميتها كنشاط اقتصادي صالح للاستثمار. وشهد عقد ستينيات القرن الماضي انتباهاً واهتماماً

كبيراً بالتربية من قبل الاقتصاديين الغربيين وبشكل خاص في أمريكا وبريطانيا، نتيجة لهذا التراكم التاريخي في الاهتمام بالتربية، وبتطور الوعي الاقتصادي في هذا الميدان تطورت نظرة الاقتصاديين للتربية وأصبح الميدان التربوي قطاعاً استثمارياً ينبغي رعايته وتحليله وفق الضوابط الاقتصادية (صباح،٢٠٠٨م، ص٢٢).

ويشير عابدين (٢٠٠٠، ص٤٢) إلى تخوف كثير من الاقتصاديين من الدخول في مجال دراسة عوائد التعليم، نظراً لقوة المعايير الفلسفية والخلقية التي تجعل من الصعب التعامل مع الإنسان –لما له من قيمة سامية– كما يتعامل مع الماديات، كذلك غموض كثير من العوامل المرتبطة بالتعليم وتشابكها وتعددها بعكس العوامل المادية التي عادة ما تكون أسهل وضوحاً وقياساً وتقويماً، بالإضافة إلى ندرة التربويين الذين دخلوا مجال اقتصاديات التعليم في بدايته. حتى جاء شولتز Schultz أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو وأعاد اكتشاف ما يسمى "الاستثمار في رأس المال البشري" في خطابه للجمعية الأمريكية الاقتصادية عام ١٩٦٠م وأورد العديد من الأسئلة والملاحظات والنتائج التي تشير إلى أن الانفاق على تعليم البشر بما ينمي مهاراتهم، يُعدّ ضرباً من الاستثمار البشري لا يقل في أهميته عن الاستثمار المادي.

والحديث عن العوائد أو المخرجات التعليمية يعنى التحدث عن نواتج التعليم كما يشير العجيل (٢٠١٠، ص٦) وتتضمن نواتج التعليم المتمثلة في الخريجين، والنواتج غير المباشرة من نواتج معرفية وشخصية واجتماعية، ونواتج عامة مثل المهارات الاقتصادية والثقافية والمهنية. ويشير الدوسري (٢٠١٥م) إلى أن مفهوم العائد من التعليم Return to Education هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي الذي يقترن بالتعليم ويحصل عليه أفراد القوى العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب.

ويشير عابدين (٢٠٠٠م، ص٣٩) إلى أن **دراسة عوائد التعليم مرت بمرحلتين أساسيتين هما:**

١– مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان.

٢- مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردي وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة.

ويوضح شولتز (Schultz, 1961,p1-17) في مقالة "الاستثمار في رأس المال البشري" أن عوائد التعليم مثل إقامة حديقة وسط منطقة سكنية، فإذا كان الدخول للحديقة بأجر فهذا عائد مادي مباشر من الناحية الاقتصادية، في حين أن هناك عوائد غير مباشرة يجنيها سكان الحي يتمثل في الهواء النقي وجمال المنظر وهذه مكاسب ينتفع بها السكان لكن لا يمكن قياسها بدقة، وهذا بالضبط ما يمكن قوله على عوائد التعليم. يشير كلا من الحبيب (١٩٨١م، ص١٥٤) وأحمد وآخرون (٢٠١٤م، ص٤١٨) إلى أن العوائد في قطاع التعليم متعددة وهي:

أ) العوائد المباشرة: وتظهر من خلال نوعين هما:

١- **العوائد التي تعود للفرد:** هي الدخول الإضافية التي يحصل عليها الأفراد نتيجة لحصولهم على مستويات تعليمية مناسبة، والعائد الفردي يشتمل على أنواع متعددة من الدخول كالدخل النقدي وهو ما يمثل عائد مالي مباشر يتقاضاه الفرد نتيجة حصوله على مستوى معين من التعليم، والدخل العيني الذي لا يدخل في نطاق المكسب النقدي فالتعليم يمكّن الفرد من ممارسة بعض الخدمات المنتجة التي يقدمها لنفسه وأسرته، وأيضاً الدخل النفسي ويتمثل في الإشباع الروحي والفكري، الذي يزيد من سعادة الفرد.

٢- **العوائد التي تعود للمجتمع:** وهي العوائد الصافية التي تؤول إلى المجتمع ككل نتيجة للاستثمار في التعليم، وهي أساس النظرة الاقتصادية للتعليم في المجتمع الاشتراكي باعتبارها أكثر تعبيراً عن المنافع العامة.

ب) العوائد غير المباشرة:

وهي مجموعة الآثار الإيجابية التي يضيفها التعليم خارج نطاق المجال التعليمي نفسه، كتوفر فرص الإبداع والتطور، وإيجاد إمكانيات الاختراع. فربة المنزل المتعلمة التي لا تعمل لا تزيد

مقدار الدخل القومي، لكنها تربي أطفالها تربية أفضل من الأم الغير متعلمة -إلى حد ما-، الأمر الذي يساهم مستقبلاً في زيادة انتاجية أبنائها والاستثمار فيهم.

وعلى الرغم من أن للتعليم عوائد أخرى غير اقتصاديه، أصبح من الضروري تقدير قيمة العائد الاقتصادي منه، نظرًا لارتباطه بتكلفة التعليم والإنفاق عليه. وهذا من شأنه أن يوجّه مخططي التعليم إلى اتجاه الاستثمار في أي من أنواع التعليم وفي أي من مراحله، كما أن حسابات (التكلفة- العائد) تساعد على فهم تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة في دخول أفراد القوى العاملة، كما أنها قد تقترح طرُقا وأساليب لزيادة فعالية التعليم، إما من خلال زيادة معدل العائد، أو بواسطة تخفيض التكلفة (اللبد،٢٠١٣م، ص١١٨). كما يشير الدوسري (٢٠١٥م) إلى أن أهمية دراسة عوائد التعليم الاقتصادية تكمن فيما يلي:

- المساعدة على ترشيد الاستثمار في التعليم.
- تمكن المخططين في المجال التربوي من اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم.
- المساهمة في معرفة مدى ملائمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل.
- المساعدة في تطوير وتعديل المناهج التعليمية شكلًا ومضمونًا.

كما أشار عابدين (٢٠٠٠، ص٣٩) أنه ومنذ القدم ثبت في الأذهان أن التعليم له عوائد تعود على الفرد والمجتمع عامة، فقد ذكر أفلاطون أن اتجاه تعليم الإنسان محدد لحياته المستقبلية، ويعتبر أحد حكماء الصين عن أفضلية الاستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة مع أوجه الاستثمارات المادية الأخرى بقوله "إذا أعطيت المرء سمكة تغذى بها مرة واحدة، وإذا علمته الصيد تغذى طوال حياته".

وقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين وقد أظهرت أن العائد من الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ومن بين الاسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم وأثره على تمويل التعليم تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥م والذي جاء فيه:

ويعد التعليم باستثماراً إنتاجياً له عائد اقتصادي، وتؤدي أنظمة التمويل الحالية إلى سوء تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام، وتوجد أدلة في الكثير من الدول على أن العائد من

الاستثمار في التعليم الابتدائي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي. ومع ذلك فحكومات هذه الدول تدعم التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج،٢٠١٢م، ص١٧).

وفي أحدث تقرير للبنك الدولي حول التعليم في منطقة الشرق الأوسط لوحظ أن معظم الدول العربية تعاني من فخ تدني الإنتاجية وتدني العائد من الاستثمار في التعليم، حيث يؤدي تدني الإنتاجية إلى تدني معدلات العائد على التعليم. (علي،٢٠٠٩م، ص٢) وهي نتيجة منطقية يمكن أن تحدث في الاتجاهين.

وعلى الرغم أنه من الصعب تحديد العائد النقدي من التعليم، كذلك فإنه من الصعب عمليا قياس العوائد غير النقدية أو ما يسمى بالعائد الاجتماعي للتعليم، فقد أظهرت الدراسات أن الخبرات والمهارات المكتسبة في المدرسة تتردد أصداؤها في جميع مراحل الحياة، حيث يؤثر التعليم بدرجة واحدة على الخريج الموظف أو العاطل عن العمل، كما أنه يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل حول الصحة والزواج والأبوة والأمومة. (Kolesnikova, 2010)

وخلاصة أفكار الاقتصاديين في عوائد التعليم على الفرد والمجتمع كالتالي: عابدين (٢٠٠٠، ص٤٢)

١- يعد التعليم سلعة رأسمالية -من وجهة نظرهم- يسهم في اختصار عدد العاملين، استناداً إلى أن الإنسان المتعلم أكثر انتاجية من العامل غير المدرب، والذي يعدّ أكثر أهمية من رأس المال المادي.

٢- يعد التعليم استثمار مفيد لدرجة عالية فهو فرع خاص من الاستثمار البشري.

٣- للتعليم عوائد اقتصادية خارجية كبيرة فالإنسان المتعلم عادة ينشر المعرفة حوله، ويجعل زملاءه من العمال أكثر إنتاجية.

٤- التعليم سلعة اجتماعية فهو يساهم في تنقية الأذواق والسلوكيات وتغيير أنماط الحياة، ويسهم في إشباع حب الاستطلاع وتوسيع الأفق.

٥- التعليم سلعة سياسية يؤثر إيجاباً في النظام والقانون وينمّي سمات المواطنة الصالحة، ويضع أساسيات الديمقراطية ويحفظ الحرية السياسية والمدنية.

٦- يعد التعليم ينبوع مهم للنمو الاقتصادي.

٧- يشارك التعليم في جعل توزيع الدخول أكثر مساواة وإن كان هناك بعض الجدل حول هذا. ومن وجهة نظر الباحثة أن التعليم يساهم في جعل الدخول موزعة بالعدل؛ في حال أن التوظيف تم بمنأى عن الفساد الإداري ولم يتأثر بعوامل دخيلة كالمحاباة والمحسوبية.

وفيما يتعلق بأساليب قياس العائد من التعليم فالعديد من الباحثين منهم عابدين (٢٠٠٠، ص٤٤-٥٢) و صباح (٢٠٠٨، ص٢٨-٣١) و الرشدان (٢٠٠٨، ص١٧٨-١٨٢) أشاروا إلى أن هناك طرق أساسية لقياس العائد الاقتصادي من التعليم وهي:

١- **طريقة الارتباط The Correlation Approach**: وهي طريقة تقوم على قياس درجة الارتباط بين أحد مظاهر النشاط التربوي (مثل نسب الأفراد الملتحقين بالتعليم) وبعض مؤشرات النشاط الاقتصادي (كنصيب الفرد من الدخل القومي)، وتم التوصل إلى نتائج من خلال دراسات المقارنة بين الدول أو من خلال الدراسات الطولية أو المستعرضة لدولة ما، واكتشاف الترابط بين نمو التعليم ونمو الدخل القومي. ومن أشهر الدراسات التي أجريت بهذه الطريقة دراسة سفينلسون وزملائه (Svennilson) إذ قارنوا نسب القيد بالمدارس في فئات عمرية مختلفة في ٢٢ دولة مختلفة بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وكانت النتيجة أن هناك ترابط إيجابي بينهما رغم اخلاف البلدان. ورغم أهمية هذه الطريقة في توضيح العلاقة بين التعليم والدخل، إلا أنه يشوبها بعض الخلل خصوصاً في اعتمادها على معدلات التسجيل في المدارس كمقياس لانتشار التعليم وهذا لا يعكس إلا جانباً كمياً فقط من التعليم، وتغفل الجوانب الأخرى منه.

٢- **طريقة البواقي The Residuals Approach**: تقوم هذه الطريقة على حساب نسبة الزيادة في الدخل القومي (المخرجات) وإرجاعها الى ما أُنفق من رأس المال على المدخلات التقليدية في فترة زمنية معينة. واعتبار "الباقي" نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم. ومن أبرز الدراسات التي أجريت بهذه الطريقة دراسة آدم سميث Smith وزملائه في انجلترا حول زيادة إنتاج المعامل في الصناعات التحويلية بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤م والتي بينت أن الزيادة في الانتاج لا

ترجع إلى الزيادة في رأس المال وزيادة الأيدي العاملة إلا بمقدار الربع، أما ما تبقى فيرجع إلى التطور التقني وتدريب الأيدي العاملة. ولطريقة البواقي عيوب تتمثل في صعوبة تحديد العوامل المتبقية التي زادت الدخل أو الإنتاج وصعوبة بيان ما هو اسهام التعليم فيها، كما أن ما يُعزى للتعليم ليس مفصلاً بقدرٍ كافٍ (هل يُعزى للتعليم الرسمي، أو التعليم الغير رسمي، ماهي نوعية التعليم وما مضمونه؟).

٣- **طريقة معدل العائد The Rate of Return Approach**: ويطلق عليها أيضاً تحليل الكلفة والمنفعة Cost-benefit Analysis، وهي أحدى الطرق التي تحلل العلاقة بين التربية والدخل الفردي والقومي لإظهار دور التربية في التنمية الاقتصادية، ويمكن استخدام هذه الطريقة كمدخل لتخطيط التعليم. تقوم هذه الطريقة -كما هو الحال في المشاريع الاقتصادية- على حساب تكاليف المشروع التعليمي ثم حساب عائداته على المستوى الفردي أو القومي، ثم نقوم بعملية طرح بسيطة بينهما نتوصل منها إلى معدل الأرباح التي يدرها هذا المشروع التعليمي. وقد أجريت دراسات كثيرة ومتنوعة باستخدام هذه الطريقة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع ككل، أهمها دراسة وليم فار William Far وهو من أوائل الاحصائيين الذين أجروا حساب عائدات التعلم على المستوى الفردي، وطريقته بقيت أساس التقديرات التي تلجأ لها شركات التأمين لأنه يضع في اعتباره معدل الأعمار والوفيات. ودراسة والش Walsh الذي اعتمد على الشهادات التي يحصل عليها الأفراد وحاول أن يحدد النفقات التي تُنفق من أجل الحصول عليها سواء من نفقات الدراسة أو الطعام والتجهيزات، وقد توصل إلى أن القيمة المالية التي يحصل عليها الفرد نتيجة التعليم تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تُنفق عليه. وعلى الرغم من إمكانات استخدام معدل العائد في التعليم وبعض النجاحات التي حققها، إلا أنه مما يُعاب على هذه الطريقة أنها تجعل هدف التعليم هو الربح والعائد الاقتصادي وتهمل كون التعليم عملية تنشئة اجتماعية خصوصاً في مراحل التعليم العام. كما أن الدراسات عادة تفترض في حساباتها التشغيل الكامل للخرجين وهو أمر غير صحيح لاسيما في عديد من الدول النامية التي تعاني بطالة واضحة بين الخريجين.

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح أن معظم الدراسات في مجال العائد الاقتصادي كانت تحاول اثبات أن التعليم عملية استثمارية؛ وقد أُثبت ذلك بالفعل، رغم ذلك يشير عدد من الباحثين منهم قبّال (٢٠٠٩، ص١٧٧) وفُليّه (٢٠٠٣، ص٢٩١) وحبيب (١٩٨٨، ص٩٧) إلى عدد من الصعوبات التي تواجه قياس العائد الاقتصادي من التعليم تمت الأشارة الى بعضها سابقاً، ويمكن اجمالها في ما يلي:

- **صعوبة قياس أثر التعليم وحدهُ على انتاجية العمل:** على الرغم من وجود علاقة ايجابية بين التعليم وزيادة الإنتاج، حيث أن كفاءة العامل هي محصلة لتعليمهِ، إلا أن الكفاءة والإنتاجية لا تتوقف على التعليم وحده حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليها مثل مدة الخبرة والسن وظروف العمل والقدرات الشخصية للفرد. بالإضافة إلى أن الدخول المرتفعة لا ترتبط بالتعليم فقط بل تتأثر بعوامل شخصية واجتماعية واقتصادية كالمحسوبية والمكانة الاجتماعية. كما أن للتعليم فوائد غير اقتصادية وغير مباشرة يجنيها الفرد والمجتمع ككل غالباً ما تكون غير محسوبة في دراسات العائد الاقتصادي من التعليم.
- **تأخر ظهور العائد الاقتصادي للتعليم:** حيث أن هناك فجوة زمنية تمتد إلى أكثر من خمسة عشر عاماً بين الإنفاق على التعليم والحصول على عائد اقتصادي منه، بعكس المشروعات الاقتصادية التي يظهر عائدها بعد عدد قليل من السنوات. كما أن معظم الدراسات تفترض التشغيل الكامل للطلاب الخريجين بصرف النظر عن معدلات الرسوب والتسرب والبطالة سواء كانت بطالة حقيقية أو مقنّعة، إضافة إلى عدم توفر قواعد بيانات تفصيلية تمكن الباحثين من الدراسة الدقيقة لعوائد التعليم. كل هذا من شأنه أن يقلل من دقة نتائج دراسات قياس العائد.

المحور الثاني: ماهي احتياجات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها مخرجات الجامعات؟

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها في ٢٥ إبريل ٢٠١٦، وأعدّها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في وثيقة مفصلة منشورة في الموقع الرسمي لها.

وتعتمد على ثلاثة محاور أساسية، وهي:

- **المجتمع الحيوي:** لتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي، ينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معتزّين بهويتهم الوطنية وفخورين بإرثهم الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكّنة.
- **الاقتصاد المزدهر:** المرتكز على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. بالإضافة إلى تطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. ولأهمية دور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، فإن الجهود تتوجه لتخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالميّة والاستثمارات النوعيّة، وصولاً إلى الاستغلال الأمثل لموقع المملكة الاستراتيجي.
- **الوطن الطموح:** الفاعلية والمسؤولية مفهومان جوهريان تسعى لتطبيقهما المملكة على جميع المستويات، ولذلك رسمت الرؤية ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية، بتهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديّات واقتناص الفرص.

بيّن السويدي (٢٠١٦) أن رؤية ٢٠٣٠ تنطلق من مرتكزات أساسية يأتي في مقدمتها الحد من اعتماد الدولة على النفط الخام والاستعاضة عن ذلك بتنوع مصادر الدخل للدولة تشمل مصادر اقتصادية وتنموية وبشرية تستعين بها الدولة في فترة ما بعد النفط ولا ريب أن الجامعات يقع على كاهلها مسؤولية عظمى نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ ولاسيما أن من أهداف هذه الرؤية أن تصبح

خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية. ولكون هذه الرؤية تحمل مشروعا نهضوياً جباراً يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وصناعية وتعليمية وترتكز على العنصر البشري الذي هو سرّ تميزها ونجاحها ولا يتأتى ذلك النجاح إلا من خلال الجامعات التي يعول عليها أن تصنع جيلاً يستشرف المستقبل بخطى طموحة وأهداف مدروسة ويحمل صفة الاستقلالية في التفكير وروح المبادرة والمثابرة.

وتشير القرزعي (٢٠١٦) إلى أن أدوار التعليم الجامعي في هذه الرؤية، كالتالي:

- توفير فرص التعلم للجميع عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل.
- الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة اللازمة لوظائف المستقبل ليكونوا ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والإبداع والقيادة ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والتفاني وتأسيس قاعدة من المواهب والكفاءات البشرية المتميزة ليكونوا قادة المستقبل.
- مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وتوجيه الدارسين نحو الخيارات الوظيفية والمهنية الأساسية وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
- تمكين طلابنا من إحراز نتائج متقدمة دولياً والحصول على تصنيف متقدّم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي والبحث العلمي.
- صنع بيئة محفزة تتساوى فيها الفرص ويكافأ فيها المتميزون واعتبار الجدارة مبدأ أساسياً في زيادة الإنتاجية.
- وضع سياسات لتحديد قادة المستقبل وتمكينهم.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والحد من الهدر، وتعزيز ثقافة كفاءة الإنفاق بما يزيد الأثر المتحقق مقابل الصرف.

المحور الثالث: كيف يمكن تحسين عوائد التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؟

إن العوائد التي يجنيها المجتمع من تعليم أفراده سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة هي عوائد جديرة بالاهتمام، فبواسطة التعليم يحافظ المجتمع على قيمه وأخلاقه ومعتقداته، ويحافظ على تماسكه اجتماعياً وسياسياً، كما أنه يجني عوائد اقتصادية كبيرة في تخريج أفراد مثقفين ومدربين، وأيدي عاملة ماهرة ومتقنه لأعمالها، وتكوين حراك اجتماعي موجب.

يقول فردريك هاربيسون في كتابه (التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي): كثيرًا ما تنفق الأموال جزافًا وبلا مبرر على أنواع غير ملائمة من التدريب والتعليم، ولا شك أن تحقيق التوازن المُلائم سوف يؤدي إلى اقتصاد كبير في كثير من البلاد، يضاف إلى ذلك أن طرق تمويل التعليم لا تقل أهمية في العادة عن طرق الإنفاق العام (الرماني،٢٠١٠).

ويشير عمار (١٩٨١م، ص٧٦) إلى أن السؤال الذي يتبادر للذهن الآن هو: هل تخطيط التعليم وفقاً للعائد منه يعد مدخلاً أم أداة تخطيطية؟ وأمام هذا التساؤل فقد رأى البعض أن هذا المدخل ما هو إلا طريقة من طرق تحليل العلاقة بين التعليم والعائد منه بهدف إبراز دور التعليم في التنمية الاقتصادية، ووفقاً لوجهة النظر هذه فإن هذا المدخل ليس إلا أداة أو أسلوباً تخطيطياً وهو مدخل تحليل التكلفة والعائد. وفي المقابل يرى فريق آخر أنه بالإمكان الاستفادة من تطبيق هذا المدخل كأداة تخطيطية بحساب القيم الصافية لتدفقات التمويل المستقبلي لكل برنامج، وفي حالة البرامج التي لها قيم صافية موجبة يمكن تحفيزها، واختزال البرامج التي لها قيم سالبة أو مساوية للصفر.

ومن أجل ذلك يشير الخطيب (٢٠٠١، ص٢١٦) إلى وجود متطلبات تتعلق بالجوانب التنظيمية، والكوادر العاملة، والتمويل، من أجل إتمام عمليات التطوير على الوجه المطلوب، ومنها:

- توفر العنصر البشري الذي لديه القدرة على تحسس المشكلات، والذي يتمتع بمهارات الابتكار والتجديد.
- توفير التمويل الكافي.
- توفر نظام معلومات دقيق يمكن الاعتماد عليه.
- توفر دراسات وبحوث تطرح مشكلات التنظيم والبدائل المقترحة لحل هذه المشكلات.

وفي الفترة الحالية فإن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تستلزم الالتفات إلى تطوير عوائد التعليم الجامعي لتتوافق معها، وذلك بتأهيل الطلاب معرفياً ومهارياً وقيمياً، والتركيز على المهارات التي تجعل الخريجين ثروة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد، بدلاً من أن يكونوا مؤهلات معطلة ينتظرون دورهم في طابور العاطلين. يشير السويدي (٢٠١٧) إلى عدد من المقترحات بهدف سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل كما نصت وثيقة رؤية المملكة عن طريق تطوير الخطط الاستراتيجية لتتواكب المتغيرات المحلية والعالمية، وتتلاءم مع رؤية المملكة، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل التي تسهم في تعزيز أواصر العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص؛ لاستشراف تطلعات سوق العمل، ويكون لديها القدرة على التنبؤ المستقبلي بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل افتتاح تخصصات يحتاجها سوق العمل.

أهم النتائج

١- للتعليم الجامعي عوائد متعددة وأثرها يمتد على حياة الخريجين بأسرها، من هذه العوائد ما هي مادية مباشرة تعود على الفرد نفسه ومنها ما ينعكس المجتمع بشكل عام، وعوائد غير مباشرة تتمثل في زيادة الوعي المجتمعي والتطور الثقافي.

٢- توجد طرق متعددة لقياس العوائد الاقتصادية للتعليم ولكنها تواجه العديد من الصعوبات.

٣- تستلزم رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تحسين عائدات التعليم بما يحقق أهدافها.

٤- تتعدد احتياجات رؤية ٢٠٣٠ التي ينبغي أن تلبيها عوائد التعليم وأهمها هو بناء المجتمع الحيوي الذي يعزز الهوية الوطنية وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

٥- ترتبط منظومة التعليم ارتباطاً وثيقاً -وفق رؤية ٢٠٣٠- باحتياجات سوق العمل، بما ينعكس على تقليص نسبة البطالة وتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد.

أبرز التوصيات

١- ضرورة إعادة النظر في الخطط الاستراتيجية للجامعات لتحسين المخرجات بما يتوافق مع الرؤية.

٢- الاهتمام بالكادر الوظيفي وهو رأس المال البشري للجامعات بما فيهم الموظفين وأعضاء هيئة التدريس، وتأهيلهم وتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أحسن وجه.

٣- الالتفات للأبحاث العلمية والاستفادة من نتائجها وتوصياتها في وضع البرامج التربوية وفق الاحتياجات الفعلية.

□

المـــراجـــع:

- أحمد، ابراهيم، أبو الوفا، جمال، والشمري، سعاد (٢٠١٤). عوائد التعليم الجامعي المفتوح بدولة الكويت: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية *مجلة كلية التربية (جامعة بنها)* – مصر، مج٢٥، ع٩٩، .435 - 411مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/660476 بتاريخ ١٤٣٧/٥/١٠هـ
- حبيب، ثروت (١٩٨٨). العائد الاقتصادي من التعليم *مجلة كلية التربية بالزقازيق* – مصر، مج ٣، ع ٧، .128 - 91مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/113653 بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- الحبيب، مدق جميل (١٩٨١م) *التعليم والتنمية الاقتصادية*. بغداد: دار الرشيد للنشر
- الحجـــري، زاهـــر (٢٠١٦). ضعف مخرجات التعليم العالي : أبرز تحديات التنمية في الدولة العربية. *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية – المغرب*. ع١٢٨. ص ص ٣٩٣ – ٤٠٣
- الخطيب، أحمد (٢٠٠١). *التطوير التربوي*. عمان: حمادة للنشر والتوزيع.
- دمنهوري، هند (٢٠١٣). أسباب علم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. *مجلـــة جامعة الملك عبد العزيز . الإقتصاد والإدارة – السعودية*. مج ٧٢، ع ١. ص ص١٦٩ – ٢٢٥
- الدوسـري، محمـد. (٢٠١٥). الكلفـة والعائـد فـي مجـال التعلـيم: خفـض التكلفـة.. زيـادة الإنتاجية !...*المعرفة (وزارة التربية والتعليم السعودية) – السعودية، ع٢٣٩*، .19 - 14مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/675852 بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- الرشدان، عبدالله (٢٠٠٨م) *في اقتصاديات التعليم*. ط٣، الأردن: وائل للطباعة والنشر
- الرمـــاني، زيـــد (٢٠١٠م). *التمويـــل الاقتصـــادي للتعلـــيم*. شـــبكة الألوكـــة http://www.alukah.net/web/rommany/0/21111/. مسترجع بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- الزهراني، عبدالواحد. (٢٠١٠). ضعف موائمة مخرجات التعليم العالي السعودي (الواقع _ والأسباب _ الآثار _ الحلول). رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

- السويدي، فيصل. (٢٠١٦). *دور جامعاتنا في تحقيق رؤية ٢٠٣٠*. مقال منشور في صحيفة الرياض بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ العدد ١٧٦٣٠ . استرجع بتاريخ ١٤٣٨/٦/٢ من: http://www.alriyadh.com/1536885
- السويدي، فيصل. (٢٠١٧). مخرجات التعليم الجامعي إلى أين؟. مقال منشور في صحيفة الرياض بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ استرجع بتاريخ ١٤٣٩/٣/٩ من الرابط http://www.alriyadh.com/1640350
- صباح، غربي. (٢٠٠٨). الاستثمار في التعليم ونظرياته .*مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – كلية الآداب – جامعة بسكرة – الجزائر، ع ٢,٣* ، .118 - 81 مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/492840 بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- الصلبي، محمد (٢٠٠٩). انخفاض قدرة مؤسسات التعليم العالي السعودي مخرجات التعليم الثانوي السعودي عن استيعاب مخرجات التعليم الثانوي السعودي: الاسباب والنتائج المترتبة عليها والحلول. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.
- عابدين، محمود عباس (٢٠٠٠م): اقتصاديات التعليم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية
- العبيدي، سيلان. (٢٠٠٩) ضمان مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي*. بيروت
- العتيبي، منير. (٢٠١٠). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي دراسات تحليلية. *المجلة التربوية –الكويت*. مج ٤٢، ع ٤٩. ص ص٢٥١ – ٢٨٨
- العجيل، سعدون. (٢٠١٠) آليات تطوير مهارات الخريج الجامعي. *ورقة عمل قدمت في الملتقى العربي الأول "مخرجات التعليم وسوق العمل في الدول العربية: الاستراتيجيات والآليات والسياسات"* البحرين. المنامة.
- علي، عبدالقادر (٢٠٠٩م) قياس معدلات العائد على التعليم. *المعهد العربي للتخطيط- الكويت*.مج٨،ع٧٩ مسترجع من http://www.arabapi.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ

- عمار، حامد (١٩٨١م) *اقتصاديات التعليم*. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر
- فليه، فاروق (٢٠٠٣م) *اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع
- قبال، أشرف (٢٠٠٩). عوائد استثمار رأس المال البشري في ضوء منهجية التعليم والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية *مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي – مصر*، مج ١٣، ع ٣٧ ، .192 - 141مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/62304 بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- القرزعي، مها. (٢٠١٦). *حين تتناغم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية مع رؤية ٢٠٣٠*. مقال منشور في صحيفة الجزيرة بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٦ العدد ١٦٠٧٩ . استرجع بتاريخ ١٤٣٨/٦/٢ من : http://www.al-jazirah.com/2016/20161006/wz2.htm
- اللبد، أمينة (٢٠١٣). الأهمية والمجالات فى اقتصاديات التعليم *التربية –البحرين، س١٣، ع٣٥* ، .119 - 116مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/670354 بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ
- المركز العربي للبحوث التربوية بدول الخليج (م٢٠١٢): *اقتصاديات التعليم*، الكويت.ط١
- النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم. (١٤٢٢). المستدرك على الصحيحين. بيروت: دار الكتب العلمية، ج٣، ط٢.
- *وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠* . (٢٠١٦). استرجع بتاريخ ١٤٣٨/١/٩ من http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422
- وزارة التعليم، مرصد التعليم (١٤٣٦هـ) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات ومقارنات دولية. الرياض: وكالة وزارة التعليم للتخطيط والمعلومات مسترجع من http://ohe.gov.sa/Lists/OHEReports/Attachments/14/Report.pdf بتاريخ ١٤٣٧/٥/١٥هـ

- Hart, P. (2008). How Should colleges assess and improve student learning? A Survey of Employers Conducted on Behalf of The Association of American Colleges and Universities.
- Jaramillo, Adriana; and Zaafrane, Hafedh. (2014). "Benchmarking university governance in the MENA region", *Higher Education Management and Policy*, Vol. 24/3.
- Kolesnikova N. A. (2010). The Return to Education Isn't Calculated Easily. *The Regional Economist,* pp12-13. Retrieved from https://www.stlouisfed.org/~/media/Files/PDFs/publications/pub_assets/pdf/re/2010/a/education.pdf
- Murad, A. (2005). Final Report: Study Research to Assess the gaps between knowledge and skills Acquired through higher education and lab our market. Demands in the information technology and business Administration specialization in Jordan Amman: Dajani
- Sager, A. (2016). Higher education management in Saudi Arabia: a case study of the University of Business and Technology (UBT) (Doctoral dissertation, University of Sussex).
- Schultz, T. (1961). Investment in Human Capital. *The American Economic Review*, *51*(1), 1–17. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/1818907